باللام دفعا له وتسمي اللام الفارقة فان اعملت اوظهر المعني لوجود
قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان
زيدا لن يقوم او معنوية كان يكون الكلام سيق للمدح كقوله
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن
لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية
كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح
وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الي انها لام
اخري اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل
قلبي كقوله عليه السلام وقد علمنا ان كنت لومنا فمن بكسر الابتداء
الابتداء اكسر همزة إن ومن جعلها لاما اخري فتحها ومثل ان المشددة
في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس لمشابهتها لها في التوكيد
ولزوم الصدر والدخول علي الجملة الاسمية وتسمي لا التبرئة
لانها تدل علي نفي الجنس وكانها تدل علي البراءة منه وخرج بالنافية
لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيأ وهي التي
دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة
فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية
للجنس فكان الاولي للمتعبير بلا المحمول علي انها كما قال ابن مالك
في تكملة علي مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين افادة الجنس وغيره
بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع
بعملها علي خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد
نفي الجنس علي سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار
الثالث والرابع ان لا ينفصل بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو
والخبر نكرتين واليهما اشار بقوله لكن عملها ما من بالنكر متصلة

بها فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك يوول بانيا سبة ولا
في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان اوثرت
وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم
ممقوت او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما
عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق
به شيء مرتفع معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا ام منصوبا ام
مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف فان كان
اسمها غير مضاف الي نكرة ولا شبهه بان كان مفردا او مثني
او مجموعا بني معها علي ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معني من
الجنسية فان كان مفرد اللفظا ومعني او لفظا فقط او جمع تكسير
لمذكر او مونث بني علي الفتح كما في نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال
ولا هنود في الدار ومنه نحو لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
وبني عليه او علي الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور ان كان تما جمع
بالف وتا كما في نحو لا مسلمات وقد روي بهما قوله تالله لا ذا تأ
للشيب فالكسر استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بنا المركبات
قال المصنف وهو ارجح والتزم بعض صورة بني علي الياء علي الاصح
ان كان مثني او مجموعا علي حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك
وقد تقدم ان لا اذا كررت كان عملها جايزا لا واجبا ولذكر هناك
ولك في نحو لا حول ولا قوة الاباسم مركب تركيب تكرر فيه لا
واسمها مفرد ففتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني ثلاثة
اوجه الفتح علي اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح
فيهما والكلام حينئذ جملتان والنصب علي جعلهما اسما واحدا وعطف
الاسم بعدها علي محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم

صدر ان انشاب الذي يجد عواقبه فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)